الأمم المتحدة

A/C.6/74/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
25 October 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة أنديربيرغ (نائبة الرئيس) . . . . . (السويد)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17391 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ملينار (سلوفاكيا)، تولت السيدة أنديريغ (السويد)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)* (A/74/151)

١ - **السيد بوكوري** (موريشيوس): قال إن بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، حيثما ارتكب وأيا كان الفاعل ومهما كان الغرض، ويؤيد بشكل تام الإطار الاستراتيجي والتشغيلي الموحد لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وما برحت حكومة بلده تولي عناية كبيرة لاحترام حقوق الإنسان الواجبة لكل فرد في سياق مكافحة الإرهاب.

٢ - وأوضح أن موريشيوس اتخذت تدابير لتجنب التهديدات الإرهابية وتجنب تهيئةِ الظروف المؤدية إلى انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. وقد عززت ولاية وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لها لتمكينها من تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وأنشأت لجنة لمكافحة الإرهاب لضمان أن تكون لدى الوحدة الأدوات التي تلزمها للاضطلاع بواجباتها. ونفذت حكومة موريشيوس، بالشراكة مع المؤسسات المالية، تدابير شديدة الصرامة لضمان ألا يُستخدم البلد لتمويل الإرهابيين والأنشطة المرتبطة بالإرهاب.

٣ - وأردف قائلا إنه ما لم تتم دراسة أسباب التشدد والأصولية دراسة وافية، فسيظل العالم عرضةً للإرهاب. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لأسباب انجذاب الأشخاص للتطرف العنيف والجماعات التي تنشر الكراهية والأيديولوجيات الملتوية. وأكد على ضرورة القيام، بالتوازي مع ذلك، بتعزيز ثقافة السلام والتسامح والتكامل والتعددية.

٤ - وقال إن الإرهاب قائم بغض النظر عن الحدود وإنه يقوض بشدة سيادة الدول. وقد برز باعتباره واحدا من أكثر التحديات الأمنية إلحاحا في العالم وهو يمثل خطرا رئيسيا يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد في ختام كلامه ضرورة أن تقوم جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بتعزيز تعاونها وتنسيقها في مكافحة الإرهاب، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٥ - **السيدة أوزغول بيلمان** (تركيا): قالت إن تركيا، بوصفها بلدا على خط المواجهة في النزاع في سوريا، اكتسبت خبرة ودراية كبيرتين في التعامل مع الإرهابيين المسافرين إلى مناطق النزاع والوافدين منها. وقد أحبطت عددًا من المؤامرات الإرهابية وأزالت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحزب العمال الكردستاني من حدودها. إلا أن الطابع المتغير والعابر للحدود الوطنية والمتغير للإرهاب لا يترك مجالا للركون إلى الدعة.

٦ - وأردفت تقول إن تركيا تدعم مواصلة تطوير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وستواصل دعم تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية. وهي حريصة على المساهمة في مؤتمر ضحايا الإرهاب المزمع عقده في عام ٢٠٢٠.

٧ - وقالت إن تركيا ملتزمة التزاما تاما بجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتعلق أهمية خاصة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تلزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ضد الجماعات الإرهابية وتلك التي تمولها وتدعمها. وهي أيضاً أحد الداعمين الرئيسيين للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة المخدرات في إطار برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية. وما برحت تركيا تنفذ أنشطة ثنائية لبناء القدرات في أكثر من ٧٠ بلدا، معظمها في شكل تدريب في مجال مكافحة الإرهاب مقدم لوكالات إنفاذ القانون.

٨ - وأكدت على ضرورة أن تتبع الدول نهجا متسقا وشاملا في جهودها الجماعية لمكافحة الإرهاب وتوجيه الرسائل المناهضة للإرهاب والدعاية الإرهابية. وينبغي أن يظل العمل على إنهاء محنة الأطفال على أيدي التنظيمات الإرهابية أولويةً من أولويات المجتمع الدولي. واختتمت كلامها قائلة إنّ تركيا تأمل في أن يتحقق تقدم في سير المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي.

٩ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إنه على الرغم من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، تحور الإرهاب إلى أشكال أكثر قسوة وفتكا ولا يزال مرتكبوه يستغلون الصدوع السياسية والعرقية والطائفية.

١٠ - وقالت إن باكستان تدعم بالكامل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتقدِّر التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. بيد أنه يتعين القيام بأكثر من ذلك. ويجب التركيز بشكل أكبر على مكافحة التشهير الظالم ببعض الأديان والمجتمعات في سياق مكافحة الإرهاب. وتؤدي أعمال التحريض وخطاب الكراهية ضد المسلمين إلى توسيع الهوة في المواقف وتعزز التصورات الخاطئة بين العالمَيْن الإسلامي والغربي. وينبغي التصدي لهذه التحديات باستخدام الوسائل السياسية والقانونية والمعيارية ومن خلال الحوار والدبلوماسية.

ومن المهم أيضا معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك النزاعات الطويلة الأمد التي لم تحل، والاستخدام غير القانوني للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والحرمان من حق تقرير المصير، والمظالم السياسية والاقتصادية، والتهميش والإقصاء السياسيْن.

١١ - وأكدت أنه يجب على الدول بذل المزيد من الجهد لمكافحة الأبعاد الإقليمية والعالمية للإرهاب ضمن إطار تعاوني. وقالت إنه لا ينبغي تسييس الإرهاب لخدمة أهداف جيوسياسية أو استخدامه كأداة لإلقاء اللوم على الآخرين. ولا ينبغي كذلك استخدام فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتعزيز أهداف سياسية، إذ من شأن ذلك أن يؤدي فقط إلى انتكاسة للجهود الرامية إلى دحر الإرهاب.

١٢ - وأشارت إلى أن الاستقرار الذي تتمتع به باكستان تحقق بشق الأنفس ومن خلال نهج شامل لمكافحة الإرهاب. والدرس الشامل الذي تعلمته باكستان من تجربتها هو أنه لا يمكن هزيمة الحركات الإرهابية بالوسائل العسكرية وحدها. وسيكون من دواعي سرور باكستان تقاسم خبرتها ودرايتها القيمتين في هذا الصدد مع الدول الأعضاء الأخرى.

١٣ - وأردفت قائلة إن الأمم المتحدة في موقع فريد يُمكِّنها من بناء توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في التعامل مع التحديات المختلفة التي يطرحها الإرهاب والتطرف العنيف. وقد أسفر إصلاح هيكل مكافحة الإرهاب بالفعل عن نتائج إيجابية. غير أنه يظل هناك افتقار إلى آلية قوية لبناء القدرات لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها. ولحلِّ هذه المشكلة، ينبغي التصدي لمسألتين، وهما تزايد تحكم الجهات المانحة بالمساعدة في مجال بناء القدرات التي تقدمها الأمم المتحدة، والافتقار إلى آلية تمويل ثابتة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

١٤ - وأضافت أن باكستان تؤيد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي، تكون متسقة مع القانون الدولي الإنساني، وتميز بوضوح بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع من أجل تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ويجب ألا يُسمح أبداً بنجاح المحاولات الكيدية الرامية إلى التلاعب بتوافق الآراء الدولي لمناهضة الإرهاب بغية تبرير قمع الشعوب التي تكافح من أجل الحق في تقرير المصير.

١٥ - وأنهت كلامها قائلة إنه ما لم يتبع نهج كلي، فإن المجتمع الدولي سيكافح أعراض الإرهاب وليس أسبابه الكامنة.

١٦ - **السيد دي لا فوينتي راميريز** (المكسيك): قال إن انتشار العنصرية وكراهية الأجانب والأيديولوجيات المتطرفة المفضية إلى الإرهاب أمر غير مقبول ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والإدماج والمساواة وعدم التمييز. وهذه الأيديولوجيات تمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وقد انتشرت بسهولة إلى حد كبير من خلال إساءة استخدام الإنترنت. ولا يوجد بلد في مأمن من الإرهاب والتطرف العنيف، وهو ما دلت عليه الهجمات التي وقعت مؤخرا في كرايستشيرش بنيوزيلندا وإلباسو بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الأماكن. وقال إن وفد بلده يدين بشدة هذه الأفعال ويؤكد من جديد أن الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب لا يمكن ولا يجب ربطهما بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية. وقال إن احتمالات أن يفضي التطرف إلى الإرهاب باتت كبيرة بسبب سهولة إمكانية الحصول على أسلحة نارية ذات بأس.

١٧ - وأكد ضرورة أن تتاح لضحايا الإرهاب إمكانية الحصول بسرعة على العدالة والخدمات النفسية وأن يعاملوا بكرامة واحترام. وينبغي الاعتراف بدورهم المهم في مكافحة الخطاب المتطرف. وأوضح أن المجتمع الدولي، في دعمه لضحايا الإرهاب، يستجيب أيضاً لأسباب الإرهاب الكامنة ويساعد في بناء مجتمعات قادرة على مقاومة الإرهاب. ولهذا السبب، انضمت المكسيك إلى فريق أصدقاء ضحايا الإرهاب وأيدت نداء كرايستشيرش للقضاء على المحتوى الإرهابي والمحتوى الذي يتضمن تطرفا عنيفا على الإنترنت. وينبغي للجنة وهي تعد مشروع قرارها بشأن هذا الموضوع أن تدعو إلى زيادة دعم ضحايا الإرهاب وتعزيز دورهم في مكافحة الإرهاب ومنعه.

١٨ - وأكد أن مكافحة الإرهاب بفعالية تقتضي الإنفاذ الصارم لسيادة القانون بطريقة تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقال إن مكافحة الإرهاب يجب ألا تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. كما يجب ألا يستخدم الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان أو استخدام القوة. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء التفسيرات الأخيرة للمادة ٥١ من الميثاق التي تم فيها الاحتجاج بمفهوم الدفاع عن النفس ضد جهات من غير الدول في دولة ثالثة على أساس يفترض فيه أن تلك الدولة غير قادرة على التصدي للتهديدات الإرهابية أو غير راغبة في ذلك. وهذه التفسيرات تتجاوز نطاق المادة ويمكن أن تقوض حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

١٩ - وقال إن المكسيك ملتزمة بمواصلة العمل مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لمواجهة التهديد المتطور والعابر للحدود للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٢٠ - **السيد ريفيرو روساريو** (كوبا): كرر تأكيد عزم بلده على مكافحة الإرهاب، وإدانة الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، متى ارتكبت وأيا كان مرتكبها، بغض النظر عن دوافعها، بما في ذلك في الحالات التي تتورط فيها دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقال إن بلده يدين أيضا أي عمل يهدف إلى تشجيع أو دعم أو تمويل أو إخفاء أي أعمال أو أساليب أو ممارسات إرهابية. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ويجب مكافحته من خلال اتباع نهج شامل يجمع بين المواجهة المباشرة والوقاية والتدابير الرامية إلى القضاء على أسبابه الجذرية. وقال إن كوبا تؤكد من جديد دعمها لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتشدد على أن المسؤولية عن التنفيذ الشفاف تقع على عاتق الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إن كوبا تؤيد أيضا الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الجمعية العامة في تنفيذ الاستراتيجية.

٢١ - وأعرب عن تأييد كوبا لعمل مكتب مكافحة الإرهاب في تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية دون تقويض الدور المركزي للدول الأعضاء، وتقديرها لجهود المكتب الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل منع الإرهاب ومكافحته. وقال إنه ينبغي للمكتب أن يعمل دائما وفقا للميثاق والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢٢ - وأردف قائلاً إن كوبا طرف في ١٨ اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب، وهي تؤكد من جديد عزمها على مواصلة العمل على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في اعتماد تدابير لمكافحة هذه الآفة ووضع إطار قانوني واسع النطاق للقيام بذلك. كما تكرر تأكيد دعمها لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي من شأنها أن تسد الثغرات القانونية القائمة، وللعمل الدولي المشترك لمكافحة الإرهاب، وهو ما من شأنه أن يسهم في تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تضع الاتفاقية تعريفا دقيقا وواضحا ومحددا لجريمة الإرهاب الدولي بجميع جوانبه، بما في ذلك إرهاب الدولة. ولذلك يؤيد وفد بلده اقتراح عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للتصدي بصورة منظمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقّعت كوبا مدونة لقواعد السلوك من أجل التوصل إلى عالم خال من الإرهاب.

٢٣ - وتابع كلامه قائلاً إن الممارسات الضارة التي تقوم بعض الدول من خلالها بتمويل أو دعم أو تشجيع أعمال هدامة تهدف إلى ''تغيير النظام'' وبنشر رسائل تنطوي على روح التعصب والعداء تجاه شعوب وثقافات ونظم سياسية أخرى مستعينة في ذلك بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة هي انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتكرر كوبا تأكيد إدانتها للأعمال الانفرادية التي تقوم بها بعض الدول التي تنتحل لنفسها الحق في التصديق على سلوك ما أو إنشاء قوائم ذات دوافع سياسية، في انتهاك للقانون الدولي. فمثل هذه الأعمال تقوض السلطة المركزية للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل، تحت شعار ما يسمى بمكافحة الإرهاب، قيام بعض الدول بأعمال عدوانية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضد شعوب ذات سيادة، وارتكابها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وترفض كوبا بشدة أيضاً التلاعب بقضية حساسة مثل الإرهاب الدولي واستخدامها كأداة ضد أي بلد. وهي تدين خطاب الغضب والكراهية الصادر عن حكومة الولايات المتحدة، الذي أدى إلى تفاقم العنصرية وكراهية الأجانب في البلد، وهي تنضم إلى الأمم المتحدة في الدعوة إلى اتخاذ تدابير من أجل القضاء على التمييز في تلك الدولة.

٢٤ - وأشار إلى أن كوبا، دفاعاً عن استقلالها وسيادتها وكرامتها، عانت على مدى عقود من عواقب الأعمال الإرهابية التي أودت بحياة ٣ ٤٧٨ شخصا وخلفت ٢ ٠٩٩ شخصا يعانون من الإعاقة. وذكر أن الإرهابي لويس بوسادا كاريليس، الذي دبر عملية تفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية أثناء طيرانها قبل ٤٢ سنة، وتسبب في مصرع ٧٣ شخصا، قد ظل حتى وفاته حرا طليقا بتواطؤ مشين من جانب حكومة الولايات المتحدة. وقال إن الشعب الكوبي يشعر بالسخط لأن ضحايا هذه الجريمة البشعة لم يشهدوا قط تحقيق العدالة.

٢٥ - ومضى يقول إن كوبا لم تشارك قط في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أي عمل إرهابي ضد أي بلد، وإنها لم تساعد قط ولن تساعد أبداً في ارتكاب أعمال الإرهاب الدولي. والأراضي الكوبية لم تستخدم قط ولن تستخدم أبداً في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أعمال إرهابية ضد أي بلد. واختتم كلامه قائلاً إن حكومة بلده تكرر تأكيد دعمها للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف

في مكافحة الإرهاب الدولي، وإنها عاقدة العزم على العمل مع البلدان كافة بشأن منع الأعمال الإرهابية وقمعها.

٢٦ - **السيد المطروشي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في كل من سوريا والعراق، فإن التنظيم لا يزال يحتفظ بأصول كبيرة وقدرة عالمية على الوصول. وقال إن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين لا يتطلب التصدي فحسب للإرهاب والتطرف، بل لجميع أشكال التهديدات الأمنية، لا سيما في الشرق الأوسط. وتواجه المنطقة الآن تحديات غير مسبوقة، فالملاحة البحرية تعرضت للتخريب على مدى الأشهر الماضية، وشكل الهجوم الصارخ على مرافق أرامكو السعودية في المملكة العربية السعودية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ تهديدا للاقتصاد العالمي.

٢٧ - وأفاد بأن الإمارات العربية المتحدة ستقوم من جانبها، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، بعقد مؤتمر عالمي في أبوظبي في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، لمناقشة السبل العملية لتمكين الشباب وتعزيز التسامح في مواجهة تغذية نزعة التطرف والإرهاب. وأضاف أن حكومته حددت عام ٢٠١٩ باعتباره عام التسامح. وذكر أن البابا فرانسيس وقع خلال زيارته إلى الإمارات العربية المتحدة وثيقة عن الأخوة الإنسانية مع الإمام الأكبر للأزهر، ويجري حاليا التخطيط لتشييد بيت العائلة الإبراهيمية في أبوظبي، وهو مشروع يتألف من كنيسة ومسجد وكنيس.

٢٨ - وأردف يقول إن حكومته تسعى إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع الحكومات الأخرى وإنها تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع تمويل الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهي مشارك فعال في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والفريق المعني بمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية، وفريق أصدقاء ضحايا الإرهاب. وقد تبرعت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

٢٩ - وأنهى كلامه قائلا إن حكومته عززت إطارها القانوني بشأن التطرف والإرهاب، وانضمت إلى أكثر من ١٥ صكا إقليميا ودوليا ذا صلة، وقدمت العديد من مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع. وهي تحدِّث قوانينها بانتظام لضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب. كما تدعو الدول الأعضاء إلى تحديد التزامها بالقانون الدولي وبالميثاق، من أجل محاسبة البلدان التي تنتهك المعايير والقواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، ولا سيما البلدان التي تدعم الجماعات الإرهابية وتمولها.

٣٠ - **السيدة موانغي** (كينيا): قالت إنه في حين تتطلب مكافحة الإرهاب تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وقرارات مجلس الأمن والتشريعات والسياسات المحلية ذات الصلة، فإن ذلك لن تكون له فعالية في غياب التعاون والتنسيق والمساعدة المتبادلة.

٣١ - وقالت إن كينيا صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك البروتوكولات المتعلقة بالإرهاب والجرائم المرتبطة به، وأدرجتها في قوانينها المحلية. وقد عززت إطارها التشريعي لمكافحة الإرهاب، وأنشأت وكالات محددة للتعامل مع تهديد الإرهاب. وأضافت أن كينيا قد أضفت طابعاً محلياً على كل من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف من خلال إدماجهما في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. ويقوم أحد المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب بتنسيق الجهود لمكافحة التطرف وتغذية نزعة التطرف وقد حقق بالفعل نجاحا كبيرا.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، أقامت كينيا شراكات قوية للتعاون في مجالي القضاء وإنفاذ القانون داخل جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنطقة البحيرات الكبرى.

٣٣ - وأوضحت أن وفد بلدها يشيد بفرنسا ونيوزيلندا لقيادة نداء كرايستشيرش للقضاء على المحتوى الإرهابي والمحتوى الذي يتضمن تطرفا عنيفا على الإنترنت وتثني على الجهود الرامية إلى مكافحة الاستغلال الإرهابي لشبكة الإنترنت لضمان أن تكون حرة ومفتوحة وآمنة. كما يرحب وفد بلدها بعملية العقبة، التي تسعى إلى أن تعالج بصورة شاملة مسألة ترابط الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتهديدات التطرف العنيف من خلال مناقشات غير رسمية.

٣٤ - وأضافت أن كينيا اعتمدت نهج كل الحكومة وكل المجتمع لمنع الإرهاب ومكافحته، وواءمت استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب مع خطط العمل التي أعدتها حكومات المقاطعات من أجل مكافحة الإرهاب، وهو ما من شأنه أن يساعد في الكشف عن بوادر تغذية نزع التطرف وإحباط المخططات الإرهابية عبر تعزيز الخفارة

المجتمعية، وإشراك النساء والأطفال في جهود السلام والأمن، ورفع درجة وعي المجتمع.

٣٥ - وقالت إن حركة الشباب تزعزع استقرار منطقة القرن الأفريقي وتقتل الآلاف من الأبرياء. وأوضحت أن قدرتها على الحفاظ على تيار دخل مستمر، بما في ذلك من خلال فرض ضرائب غير قانونية والاختطاف طلبا للفدية، تساهم بشكل رئيسي في قدرتها على البقاء. ومن الضروري أن يبذل جهد دولي جاد ومتصل لقطع تدفقاتها المالية. ولكن مهما كانت الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب متضافرة، فإنه لا يرجح أن تنجح ما دامت حركة الشباب مستمرة في السيطرة على أراض في الصومال. وأي محاولات لتطبيع حركة الشباب أو تسميتها أي شيء بخلاف أنها تنظيم إرهابي عالمي مرتبط بتنظيم القاعدة سيعني الاستمرار في تربية وحش سيودي بحياة عدد أكبر بكثير من الأشخاص.

٣٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، استضافت كينيا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مؤتمراً إقليمياً رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وتشمل نتائج المؤتمر إبرام اتفاق لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا وإقامة حوار سنوي لمكافحة الإرهاب بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٧ - وقالت إن كينيا ستستمر في الضغط من أجل توفير الحماية للاقتصادات والعمليات الإنسانية من جهود التنظيمات الإرهابية لجمع الأموال. ولدى مجلس الأمن بالفعل أدوات مناسبة تحت تصرفه لمنع المزيد من الهجمات. وأكدت في ختام كلامها أن هناك حاجة واضحة لتعزيز قدرات مؤسسات مكافحة الإرهاب وزيادة صمود المجتمعات وتماسكها.

٣٨ - **السيد عيديد** (ماليزيا): قال إن حكومته تدين جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، التي تسببت في خسائر في أرواح الأبرياء وإلحاق الضرر بالممتلكات. وأضاف أن أعمال الإرهابيين غير مقبولة. ولكن ما لم تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، فإن الحلقة المفرغة من الإرهاب والعنف لن تنتهي.

٣٩ - ومضى يقول إن مكافحة الإرهاب تتطلب اتباع نهج على مستوى الدولة بأسرها، وبناء على ذلك، اتخذت ماليزيا الخطوات اللازمة لتعزيز أطرها القانونية الوطنية وتعاونها الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وقد تم تجريم الإرهاب بموجب التشريعات المعتمدة في عام ٢٠١٤. وعلى الصعيد الدولي، أصبحت ماليزيا دولة طرفا في ١٠ من ١٩ صكا قانونيا دوليا تتعلق بمكافحة الإرهاب، وفي اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب.

٤٠ - وأوضح أن ماليزيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمتمثل في احتمال قيامهم بنشر أيديولوجياتهم على عامة الناس. وأضاف أن كسب قلوب وعقول المقاتلين العائدين وعامة الناس أصبح جزءا أساسيا من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك أنشطتها الرامية إلى التواصل مع الطلاب والتربويين من أجل إذكاء الوعي بهذه الأيديولوجيات، وتحسين برامج البلد الرامية إلى القضاء على نزعة التطرف لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم.

٤١ - وقال إنه بالنظر إلى أن الاتفاقية الشاملة المقترحة بشأن الإرهاب الدولي ستساعد على سد الثغرات في المعاهدات القائمة، فإن ماليزيا ترحب بإنشاء فريق عامل في الدورة الحالية بهدف الانتهاء منها. ويجب أن يشمل تعريف الإرهاب الذي سيدرج في الاتفاقية الأفعال التي ترتكبها الدول والجهات من غير الدول. وقال إنه ينبغي عدم مساواة الإرهاب بالنضال المشروع للشعوب الرازحة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير، كما ينبغي عدم ربطه بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية.

٤٢ - واختتم كلامه قائلا إن ماليزيا تدعم أيضاً الفريق العامل في مناقشة مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة، لأن ذلك المؤتمر سيكون وسيلة مهمة للتصدي للتحديات التي تعوق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، ينبغي ألا يتوقف انعقاد المؤتمر على إبرام الاتفاقية.

٤٣ - **السيد أفيلا** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الجمهورية الدومينيكية تدين بشدة جميع أعمال الإرهاب وهي ملتزمة بمكافحته بجميع أشكاله ومظاهره. كما أنها ملتزمة تماما بالتنفيذ الشامل للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن ثم فإنها تؤمن بأهمية منع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

٤٤ - وأوضح أن الجمهورية الدومينيكية طرفٌ في معظم الصكوك العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تلك المتعلقة بتمويل الإرهاب. وقد أقامت أواصر تعاون من أجل تبادل المعلومات والمعرفة والتدريب مع البلدان التي لديها خبرة أكبر في مجال مكافحة الإرهاب، مما مكنها من تنظيم برامج تدريب منتظمة لموظفي مركزها الوطني

لمكافحة الإرهاب، وأفراد قواتها المسلحة. كما اعتمدت الجمهورية الدومينيكية تشريعات أنشئت بموجبها لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب وحددت العقوبات المفروضة على مرتكبي الأعمال الإرهابية والتدابير اللازمة لحماية الضحايا. وتقوم السلطات حاليا بتقييمات المخاطر المتعلقة بتمويل الإرهاب. وشاركت الجمهورية الدومينيكية في مشاريع يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك تنظيم دورة تدريبية بشأن الإرهاب في المطارات الدولية.

٤٥ - واستطرد يقول إن الإرهاب يشكل تهديدا ليس للسلم والأمن فحسب، بل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضا. ولذلك من الضروري ضمان اتساق تدابير مكافحة الإرهاب مع سيادة القانون. وقال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بتعزيز آليات التعاون وتدابيره، بما في ذلك اعتماد اتفاقية شاملة بشأن هذا الموضوع. وختم كلامه قائلا إن مكافحة الإرهاب الدولي لا يمكن أن تتم إلا بالتقيد الصارم بالوسائل القانونية المشروعة التي تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

٤٦ - **السيدة غونزاليس لوبيز** (السلفادور): قالت إن بلدها طرف في صكوك إقليمية وثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد صدق على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بمنع تمويل التنظيمات الإرهابية وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول. كما نفذ البلد توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومذكرات تفاهم ثنائية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤٧ - وأضافت أن وفد بلدها يود أن يكرر الإعراب عن دعمه لوضع اللمسات الأخيرة على عملية وضع مشروع اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي، ويرحب بقرار الجمعية العامة التوصية بأن تنشئ اللجنة السادسة فريقا عاملا بشأن هذه المسألة. ولأغراض هذه الاتفاقية، سيكون من المهم أن تؤخذ في الاعتبار الممارسات التشريعية والقضائية والتنفيذية للدول. وأفادت بأن المشكلة الأمنية الرئيسية في السلفادور هي الجريمة المنظمة، وليس الهجمات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. وينص القانون الخاص بشأن مكافحة الأعمال الإرهابية على تعريف لعبارة ”تنظيمات إرهابية“ شرع على أساسه في إجراء ٤٣٤ محاكمة في عام ٢٠١٨ على جرائم تتعلق بأعمال إرهابية. وقالت إن السلفادور قد عززت أيضا الإطار المؤسسي لمكتب المدعي العام لديها، الذي يواصل تدريب سلطات الادعاء على تطبيق القواعد المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته وعلى استحداث تقنيات تحقيق خاصة.

٤٨ - وتابعت تقول إنه فيما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة، ستقوم السلفادور بتعزيز مؤسساتها وتوفير فرص تعليمية وفرص عمل أكبر للشباب، بالنظر إلى أنهم مستهدفون للتجنيد من قبل هذه الجماعات. وتدعو السلفادور الدول إلى زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال منع الإرهاب ومكافحته على الصعيدين الثنائي والإقليمي وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما تشجع الدول على مواصلة جهودها للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة النارية، وهو ما من شأنه أن يمنع التنظيمات الإجرامية والإرهابية من الوصول إلى هذه الأسلحة.

٤٩ - واختتمت كلامها مؤكدة أنه يجب برغم ذلك أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب متسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

٥٠ - **السيدة بيرس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن جميع الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها، هي أعمال إجرامية ولاإنسانية ولا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها. وأضافت أن وفد بلدها يعرب من جديد عن إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والتزامه بمكافحته بغية القضاء عليه، بسبل منها المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وأكدت ضرورة تضافر الجهود الدولية من أجل منع هذه الأعمال الشائنة، كما أكدت الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد لحشد جهود المجتمع الدولي وبناء القدرات وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥١ - وأردفت قائلة إن الركائز الأربع للاستراتيجية لا تزال مهمة بالقدر ذاته، وإن قرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن استعراض الاستراتيجية قد أعطى الأمانة العامة التوجيه اللازم لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذها، على الرغم من انطوائه على عدة نقائص جسيمة يأمل وفد بلدها في أن يجري تصحيحها في عام ٢٠٢٠.

٥٢ - وقالت إن قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) والإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية لا تزال حجر الزاوية في الإطار

العالمي لمكافحة الإرهاب وأداة فعالة لكشف ومكافحة سفر الإرهابيين ومكافحته. وأشارت إلى أن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، قد أسهم إسهاما كبيرا في الإطار العالمي لمكافحة الإرهاب.

٥٣ - وأوضحت أن تنفيذ الدول الأعضاء للقرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، إلى جانب الضغط العسكري المكثف من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، كان لهما تأثير هائل على أرض الواقع في سوريا والعراق، حيث فقد التنظيم جميع الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرته قبلا. وقالت إن آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يزالون في عهدة الشركاء في الجمهورية العربية السورية، ويجب بذل جهود دولية متضافرة من أجل إعادة توطينهم ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم لأسباب إنسانية ولمنع تغذية نزعة التطرف لجيل آخر. ولا يزال اعتماد الدول الأعضاء نهج الحكومة بأكملها في مكافحة الإرهاب يشكل جانبا هاما من أعمال مجلس الأمن. وذكرت أن عددا من قرارات مجلس الأمن تؤكد الدور الذي تضطلع به جميع عناصر الحكومة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك وزارات المالية والعدل والداخلية والمعلومات والاتصالات.

٥٤ - وأعربت عن دعم وفد بلدها الراسخ للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وسائر الهيئات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بهدف وضع أدوات عملية من أجل تعزيز إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتابعت قائلة إن من الضروري مواصلة التنسيق فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة ومع الجهات الخارجية الشريكة، من قبيل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

٥٥ - وقالت إن وفد بلدها يعترف بالعمل الهام الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب لتعزيز التنسيق بين جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتدعم الولايات المتحدة جهود المكتب واستمرار دوره القيادي في زيادة فعالية وكفاءة جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٥٦ - وأوضحت أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أجرت زيارة تقييمية إلى الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٩، وقالت إن وفد بلدها يشجع جميع البلدان على الانفتاح أمام طلبات القيام بهذه الزيارات. كما يجب على مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية عند تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتوصيات خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف أن يتبعا نهجا يقر بأهمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. فالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب التي تأتي على حساب حقوق الإنسان وسيادة القانون تؤدي إلى نتائج عكسية، وكثيرا ما تعزز الخطاب الإرهابي.

٥٧ - وأردفت قائلة إنه على الصعيد المحلي، تواصل الولايات المتحدة توعية المجتمعات المحلية بشأن التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف وديناميات التجنيد، بما في ذلك الإرهاب المرتكب بدوافع عنصرية وعرقية، الذي قد تكون له روابط دولية. كما تزود قادة المجتمعات المحلية بالأدوات والموارد اللازمة للعمل على جهود الوقاية. ومن بين مجالات العمل المتواصلة ثمة خدمات التدخل المقدّمة على مستوى الدول وعلى المستوى المحلي من أجل تدارك الأفراد الذين اجتُذبوا إلى مسار التطرف العنيف أو التشدد قبل ارتكابهم لأي جريمة.

٥٨ - ورأت أن من المهم التصدي لاستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية مع احترام الحق في حرية التعبير والاعتراف بأن الإنترنت هي مجرد أداة واحدة من أدوات كثيرة يستخدمها الإرهابيون. ومضت قائلة إن الولايات المتحدة عملت على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها الطوعي وشراكاتها مع الشركات الخاصة المعنية بالتكنولوجيا. ومع ذلك، فمع أن إزالة المحتوى من الإنترنت أمر مهم كاستراتيجية قصيرة الأجل، فإنه لا يشكل إلا جزءا واحدا من حل شامل طويل الأجل. وأكدت أنه يجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى بناء المناعة على المدى الطويل في وجه الرسائل الإرهابية وذلك بالتعاون مع الشباب لتنمية مهارات التفكير النقدي والوعي بالسلامة العامة الإلكترونية في المجتمعات المحلية. وسيظل الخطاب الإيجابي للتصدي للدعاية الإرهابية عنصرا هاما في هذه الجهود.

٥٩ - وأفادت بأن على جميع الدول الأعضاء أن توفر للجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية ذات الصلة الموارد الكافية من أجل تقديم المساعدة التقنية اللازمة وإيجاد المزيد من الحلول الفعالة. وأوضحت أن حكومتها تبرعت في السنة المالية الحالية بأكثر من ٣٦ مليون دولار لكيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من أجل تطوير البحث والمساعدة والتدريب. وقالت إن وفد بلدها يشجع الدول الأعضاء الأخرى على تقاسم عبء مساعدة الأمم المتحدة على تنفيذ استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب، عن طريق مساعدتها في تحسين العمل الخاص بها وجهودها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء.

٦٠ - وقالت إنه ينبغي أيضاً للدول أن تواصل إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية نظرا لأنها

من أكثر الجهات فعالية في دحض أكاذيب الإرهابيين. وقالت إن الولايات المتحدة تتطلع إلى خطة التنفيذ من مكتب مكافحة الإرهاب بشأن إنشاء وحدة المجتمع المدني الخاصة بالمكتب.

٦١ - ومضت قائلة إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في وضع نظام قانوني قوي لمكافحة الإرهاب، فإن الصكوك المكونة لهذا النظام لن تكون فعالة إلا إذا تم التصديق عليها وتنفيذها على نطاق واسع. وفيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، قالت إن وفد بلدها سيُصغي باهتمام للبيانات التي تدلي بها الوفود الأخرى. وشددت على ضرورة أن ترسل الأمم المتحدة إشارات موحدة لا لبس فيها فيما يتعلق بالإرهاب.

٦٢ - **السيد ماشيدا** (اليابان): قال إن بلده استضاف مؤتمر قمة مجموعة العشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٩، واعتمد خلالها القادة بيانا بشأن منع استغلال الإنترنت لأغراض الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وأضاف أن اليابان ملتزمة تماما بهذا البيان، وستواصل تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات، وتبادل الممارسات الجيدة لمعالجة هذه المسألة على نحو يتفق مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦٣ - وأردف قائلا إن التعاون الدولي أمر أساسي لمنع الإرهاب والتطرف العنيف، ولا بد من تعميقه. وينبغي تجسيد روح التعاون في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في اليابان في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وفي مشروع قرار اللجنة المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

٦٤ - وختم كلامه قائلا إن اليابان، بوصفها المضيف الحالي والمقبل لحدثين رياضيين رئيسيين، وهما كأس العالم للرغبي في عام ٢٠١٩ ودورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠٢٠، ستواصل تعزيز قدراتها وتزيد تحسين وعيها بالإرهاب الدولي. وهي على استعداد للمساهمة في العمل الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

٦٥ - **السيدة راز** (أفغانستان): قالت إن أفغانستان من بين البلدان الأشد تضررا من الإرهاب الدولي. وقد دافعت قوات الأمن فيها عن البلد لصد العديد من الجماعات الإرهابية ومنعتها من الاستيلاء والسيطرة على الأراضي. ووفرت أيضا بيئة آمنة لإجراء الانتخابات الرئاسية. وعانت الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية، من انتكاسات في ميدان القتال، ونتيجة لذلك زادت الهجمات على المراكز الدينية والأماكن المدنية من أجل خلق مناخ من الخوف والحيلولة دون سير المجتمع بصورة طبيعية. وللأسف، فقد واصلت الحصول على الأسلحة والتمويل والطاقة البشرية من الخارج والتمتع بالملاذ الآمن خارج أفغانستان.

٦٦ - واستطردت قائلة إن اتخاذ الدول إجراءات حاسمة في مجال حرمان الإرهابيين من أي شكل من أشكال الدعم أو الملاذ الآمن، عملا بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، هو مفتاح اتخاذ تدابير ناجحة لمكافحة الإرهاب. وتدعو حكومةُ بلدها مجلس الأمن إلى زيادة كفاءة إنفاذ نظم الجزاءات من أجل تقليص موارد الجماعات الإرهابية والحد من قدرتها على العمل.

٦٧ - ومضت قائلة إن علماء الدين يمكن أن يضطلعوا بدور حاسم في مكافحة الخطاب الإرهابي والأيديولوجيات المتطرفة من خلال إدانة الإرهاب باعتباره مخالفا لقيم وعقائد جميع الأديان. ومن المهم جدا أيضا معالجة الصلة بين الإرهاب ومصادر تمويله، التي تشمل استخراج الموارد الطبيعية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشأن هذه المسألة. ونجحت أفغانستان، بفضل اتخاذ استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات، في الحد من زراعة الخشخاش. ويجب اتباع نهج مستدام وشامل لمكافحة تمويل الإرهاب، وينبغي أن يشمل هذا النهج المزيد من التعاون في مجال تبادل المعلومات، وأمن الحدود وإدارتها، وتعزيز الأطر القانونية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

٦٨ - وأضافت قائلة إن أفغانستان ترحب بالاهتمام الذي يولى الآن لدعم ضحايا الإرهاب. وأطلق وفد بلدها، بالاشتراك مع وفد إسبانيا، مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، التي ستعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للضحايا والدعوة إلى تلبية احتياجاتهم.

٦٩ - وختمت بيانها قائلة إن أفغانستان تولي أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة في تعزيز الاستجابة العالمية للإرهاب. ويتطلع وفد بلدها إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في صيغته النهائية.

٧٠ - **السيد ليل ماتا** (غواتيمالا): قال إن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون ضد المدنيين الأبرياء هي هجوم مباشر على الكرامة الإنسانية. وإن الشعور الهائل بعدم اليقين الذي أحدثته هذه الهجمات له عواقب على الصعيد العالمي. ولذلك، تدين غواتيمالا بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا على الجالية المهاجرة من أصل

إسباني في إل باسو بالولايات المتحدة الأمريكية والهجمات الأخرى في نيوزيلندا وأفغانستان وسري لانكا. وغواتيمالا ملتزمة بمكافحة الإرهاب والتعصب الديني، وتدعو إلى وضع ضوابط أكثر صرامة على الأسلحة التقليدية بهدف منع تكرار مثل تلك المآسي في المستقبل. وتدين غواتيمالا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه، وترى أنه لا توجد أي معتقدات أو أيديولوجية أو دين يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية.

٧١ - وأضاف قائلا إن الإرهاب ظاهرة عالمية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتقوض الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتخلق حالة من عدم الاستقرار. وتتأثر جميع الدول بنفس القدر. والصكوك القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ليست كافية، رغم كونها مبتكرة. ولذلك فإن من الضروري أن تنسق الدول جهودها لكفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٧٢ - ومضى قائلا إن غواتيمالا شاركت، في تموز/يوليه ٢٠١٩، في المؤتمر الوزاري الثاني لنصف الكرة الغربي في مجال مكافحة الإرهاب، الذي عقد في الأرجنتين، وقد عينت جهات اتصال وطنية لتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب. وتشارك غواتيمالا في الجهود الإقليمية التي تنسقها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية والرامية إلى التصدي للتدفقات غير المشروعة للأموال عبر الحدود واسترداد الموجودات. واعتمدت المصارف الوطنية في غواتيمالا أيضا مبادئ توجيهية لإدارة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشارك في عملية تقييم المخاطر الوطنية.

٧٣ - واختتم كلامه قائلا إنه يرحب بتحسين التعاون الدولي فيما يتعلق بتحديد مصادر التمويل والمعاملات المجهولة المصدر وإساءة استخدام الموارد المالية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لمساعدتها في تحقيق الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

٧٤ - **السيد كنيازيان** (أرمينيا): قال إنه لا يوجد بلد في العالم في مأمن من الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا من أجل منع ومكافحة الإرهاب بجميع صوره في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسيساعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٩٠ (٢٠١٩) على كفالة محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والقاعدة والجماعات المرتبطة بها على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأيزيديين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات العرقية أو الدينية. وقد أظهرت الجرائم الوحشية التي ارتكبت ضد السكان الأرمن في كسب ودير الزور والتدمير المتعمد للمعالم الثقافية والدينية على أيدي تلك الجماعات الإرهابية أن الإرهاب يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية.

٧٥ - واستطرد قائلا إن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وترويجهم للخطاب الإرهابي يمكن أن تكون لهما آثار مزعزعة للاستقرار في حالات النزاع. وإن تغذية نزعة التطرف في المجتمع بقيادة الدولة ورعايتها وبهدف تعزيز السلطة وتوطيد الهوية من خلال اتخاذ جماعات عرقية ودينية معينة أكباش فداء، أوجدت تربة خصبة للأيديولوجية الإرهابية العنيفة. وينبغي إدانة أي محاولات لتبرير أفعال أولئك الذين يحرضون أو يرتكبون الإرهاب أو التطرف العنيف أو الذين يحرضون على جرائم الكراهية والعنف، ولا سيما في حالات النزاع، بصورة حاسمة لا لبس فيها. والإعلام الحر والمجتمع المدني والطوائف الدينية شركاء مهمون في منع التطرف وتغذية نزعة التطرف من خلال الحوار والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

٧٦ - وأردف قائلا إن أرمينيا تعمل بنشاط مع شركائها في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي تدعم عمل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز تنسيق تدابير مكافحة الإرهاب. وتعمل أرمينيا حاليا على تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن الركاب بناء على توصية المديرية التنفيذية. وأعرب عن تقدير أرمينيا البالغ للتعاون الجاري في مجال مكافحة الإرهاب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

٧٧ - **السيد سيمبارا** (مالي): قال إن الجماعات الإرهابية في بلده دأبت على الاعتداء بشكل عشوائي على كل من قوات الدفاع والأمن الوطنية، والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، والقوات الدولية الشقيقة. ولم يسلم أحد من هذه الهجمات حتى النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والمعالم الثقافية والتاريخية. وأشار إلى أن جهود حكومته الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية تقوضها التنظيمات الإرهابية الموجودة في البلد وما تقوم به من أنشطة إجرامية.

٧٨ - وأضاف قائلا إن مالي قد وضعت، على الصعيد الوطني، استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مع خطة عمل، من أجل إيجاد حلول للأسباب الجذرية للإرهاب، مع مراعاة الحقائق المحلية. وتتمثل أهداف هذه الاستراتيجية في دعم آليات الحوار بين الأديان؛ وتدريب الزعماء الدينيين؛ وتعزيز المصادر التقليدية للاستقرار في المجتمع؛ وإدراج ثقافة السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في المناهج المدرسية؛ وتمويل المشاريع لتمكين النساء والشباب، ولا سيما إيجاد فرص العمل اللائق للشباب.

٧٩ - واستطرد قائلا إن إطارا قانونيا وطنيا يتماشى مع الالتزامات الدولية للبلد قد وضع من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب؛ وهو يتضمن أحكاما بشأن معاقبة الجناة وحماية الضحايا. وبالتعاون مع شركائها، فإن الحكومة بصدد تنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية، الذي يضم نحو أربعين مشروعا في مجالات الدفاع والأمن والحوكمة والهياكل الأساسية والتنمية، ويهدف إلى التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتهيئة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، ولا سيما للشباب. وأضاف أن حكومة بلده قد اعتمدت أيضا استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنشأت وحدة وطنية لتجهيز البيانات المالية.

٨٠ - ومضى قائلا إن بلده يشدد على أهمية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو فعال. وقد أدى إدراك ذلك إلى إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمهاجرين. وتدعو مالي البلدان الصديقة والمنظمات الدولية إلى دعم إطلاق وتشغيل القوة المشتركة التي من شأنها أن تساعد على تهيئة الظروف الملائمة للتنمية في تلك البلدان.

٨١ - واختتم قائلا إن وفد بلده يشدد على ضرورة أن توافق الدول الأعضاء على تعريف للإرهاب دون مزيد من التأخير من أجل التوصل إلى فهم مشترك لهذه الظاهرة من شأنه أن يكفل التعاون الدولي الفعال من أجل القضاء على الإرهاب.

٨٢ - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن الإرهابيين أصبحوا أكثر تطورا، حيث يستخدمون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتيسير التحريض وتغذية نزعة التطرف والتجنيد والاتصالات وتمويل الإرهاب. ويستخدم الإرهابيون أيضا الشبكة المظلمة والاتصالات المشفرة لتبادل تصميمات الأسلحة والمتفجرات واستراتيجيات الهجوم. وكما يتضح من تنظيم الدولة الإسلامية، تمكن الإرهابيون أيضا من الاستفادة من التطورات الأخيرة في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة والتكنولوجيا الحيوية لتوسيع نطاق هجماتهم وزيادة فتكها.

٨٣ - وقال إن على الدول الأعضاء أن تكثف جهودها الجماعية الرامية إلى التصدي لاستخدام الإرهابيين المتزايد للتكنولوجيات المتقدمة، وظهور الإرهاب النابع من الداخل والإرهابيين المنفردين، والتهديدات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتلتزم ميانمار بالوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتؤيد تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٨٤ - وأعقب ذلك بقوله إن ميانمار طرفٌ في ١٥ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب. وقد أنشأت مكاتب لمكافحة الإرهاب، وسنت تشريعات لمنع تمويل الإرهاب. كما أنها تتعاون تعاونا وثيقا مع الإنتربول وغيرها من الجهات النظيرة الدولية لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وركزت ميانمار أيضا على التدابير الوقائية لمكافحة التطرف العنيف عن طريق تعزيز التسامح والحوار بين الأديان وبين الثقافات في أوساط مختلف المجتمعات المحلية.

٨٥ - واستطرد قائلا إن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان يشكل تهديدا إرهابيا واضحا وماثلا لميانمار. وقد أشعلت الأزمة الإنسانية الحالية في ولاية راخين الهجمات المسلحة غير المبررة التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان على نقاط الأمن الحكومية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وليس للمجموعة قاعدة في ميانمار؛ بل قامت بتغذية نزعة التطرف لدى مسلمين محليين من الخارج ودربتهم، واستخدمت الإنترنت لتنظيم وشن هجمات إرهابية. ولذلك فإن التعاون الثنائي والإقليمي أمر حاسم للحد بفعالية من أنشطة هذه المجموعة. وأفيد أيضا بأن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان تلقى دعما من منظمات إرهابية أجنبية، بما فيها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وحركة طالبان باكستان.

٨٦ - ومضى قائلا إن جيش إنقاذ روهينغيا أراكان قد أعاق استعادة الاستقرار في ولاية راخين وإعادة المشردين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش إلى أوطانهم، ويقال إن هذه المخيمات تؤوي عدة آلاف من الإرهابيين. وقد هدد الإرهابيون العاملين في مجال تقديم المعونة، بل وقتلوا أفرادا يرغبون في العودة إلى ولاية راخين. وقال إن حكومة بلده تدين أي شكل من أشكال الدعم السياسي أو المعنوي أو المادي للإرهاب، وتحث جميع الدول على الامتناع عن مثل هذه الأنشطة. ولا يمكن تبرير أي نشاط إرهابي أو أي دعم لهذه الأنشطة، أو التغاضي عنه، لأي سبب من الأسباب.

٨٧ - **السيد سينكا** (بوركينا فاسو): قال إن الإرهاب يقوض سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتدين بوركينا فاسو بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يوجد أي تبرير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أيديولوجي للأعمال الإرهابية الوحشية المرتكبة ضد الأبرياء وسلطات الدولة.

٨٨ - وأعقب ذلك بقوله إن بوركينا فاسو شهدت هجمات إرهابية خلال السنوات الأربع الماضية. وقد ردت حكومة بلده عسكريا على التهديد الإرهابي، الذي يتركز حاليا في شمال البلد، على طول الحدود مع مالي والنيجر. غير أن الإرهاب لا يعرف حدودا، ولا يمكن لأي دولة أن تتصدى للتحديات المعقدة الناجمة عن ذلك بمفردها، مما يجعل الحالة الأمنية في غرب أفريقيا تحديا كبيرا للمجتمع الدولي بأسره يتطلب تعاونا حقيقيا وبعيد المدى. ولذلك فإن حكومة بلده تتعاون تعاونا واسع النطاق في شؤون الجمارك والشرطة والشؤون العسكرية والقضائية مع جيرانها والبلدان الصديقة الأخرى، وتعمل جنبا إلى جنب مع بنن وكوت ديفوار وغانا وتوغو في إطار مبادرة أكرا بشأن الإرهاب. وبوركينا فاسو عضو أيضا في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تنفذ مبادرات هامة في إطار البرنامج الاستثماري ذي الأولوية للساحل لمجموعة البلدان الخمسة للساحل، وأنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومع ذلك، فمن أجل متابعة سياساتها الأمنية والإنمائية، تحتاج المجموعة الخماسية إلى أن يفي شركاؤها بالتزاماتهم المالية، وأن يوافق مجلس الأمن على إسناد ولاية بموجب الفصل السابع للقوة المشتركة، لكفالة حصولها على تمويل يمكن التنبؤ به.

٨٩ - وتابع قائلا إن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين اجتمعوا في واغادوغو مؤخرا، سلموا بأن التهديد الإرهابي في منطقة الساحل يشكل تهديدا لغرب أفريقيا بأسره، فاعتمدوا خطة عمل ذات أولوية للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤ تدعو إلى بذل جهود واتخاذ مبادرات مشتركة لمكافحة الإرهاب، واتخاذ تدابير لمراقبة الحدود وخطوات لمكافحة تمويل الإرهاب. وأعلنوا أيضا عن خطة لجمع بليون دولار على مدى فترة أربع سنوات لمعالجة العجز المالي. ودعا جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى دعم بلدان الساحل في مكافحتها للإرهاب والتطرف العنيف قبل فوات الأوان. ورحب أيضا بإطلاق شراكة جديدة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل في مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع الذي عقد مؤخرا في فرنسا.

٩٠ - واسترسل قائلا إن بوركينا فاسو صدقت على معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وتعتقد أن من الملح اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وقد اضطلعت حكومة بلده بعدد من الإصلاحات القانونية والمؤسسية الرامية إلى منع وقمع الإرهاب مع ضمان احترام حقوق الإنسان. وهي تشمل اعتماد سياسة أمنية جديدة، وإنشاء وحدات قضائية متخصصة في الجرائم المالية، وتوفير التدريب للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

٩١ - وختم بيانه قائلا إن الفقر يسهل على الإرهابيين العثور على مجندين، ولا سيما في صفوف الشباب، وهو من ثم أحد الأسباب الرئيسية للإرهاب. وقد سعت حكومة بلده إلى معالجه الشواغل التي أثارها الجمهور في هذا الصدد في بعض المجتمعات المحلية التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية بصورة خاصة، وذلك من خلال برنامج للطوارئ للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ يهدف إلى تعزيز الوجود الحكومي في تلك المجتمعات وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

٩٢ - **السيد الجربا** (العراق): قال إن بلده يشعر بالامتنان للأمم المتحدة لإسهامها في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، وهو انتصار يعود في نهاية المطاف إلى التضحيات التي قدمها الجيش والشعب العراقي. وفي المرحلة التالية، سيلزم بذل جهود مكثفة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لإعادة بناء ما دمره الإرهابيون؛ واستخدام آليات قانونية دولية لمحاكمة الإرهابيين ومن يساندهم؛ وضمان عدم عودة المنظمات الإرهابية إلى الظهور؛ وإفشال أي مخطط إرهابي يرمي إلى زعزعة السلم والأمن الدوليين. وستحتاج المنظمات الدولية إلى التنسيق مع السلطات العراقية لتعظيم فعالية جهود مكافحة الإرهاب، ومراقبة المطارات، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات، وتأمين الحدود، وتفكيك الشبكات الإرهابية وقنوات الاتصال، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكشف المعاملات المشبوهة، وملاحقة الإرهابيين قضائيا، وردم الصدع بين الكيانات القضائية الوطنية، الذي كثيرا ما يعرقل الملاحقات القضائية. بيد أن بعض الدول تتخذ تدابير لتجريد مواطنيها الذين انضموا إلى جماعات إرهابية من جنسيتهم، أو منعهم من العودة. وهذه الخطوة لا تساعد في معالجة المشكلة أو كبح التجنيد؛ وتنص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوضوح على ضرورة تعاون المجتمع الدولي واتخاذ الدول كافة الخطوات الممكنة لمنع السفر إلى المناطق التي ينشط فيها الإرهابيون.

٩٣ - وتابع قائلا إن العراق يستفيد من خبرته في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب ومنع تمويله وتجفيف منابعه الفكرية والمالية. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، اعتمد استراتيجية لمكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، أطلع الشركاء على المعلومات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون إلى أكثر من ١٠٠ بلد وعلى الخبرات والمهارات القتالية التي اكتسبتها قواته المسلحة.

٩٤ - وأكد ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين بعينه أو أي جنسية أو ثقافة بعينها. وأضاف أن التطرف العنيف هو مجرد وجه آخر للإرهاب، وهو يهدد التعايش السلمي بين المجتمعات. فقد أدت الهجمات الإرهابية على مسجدين في كرايستشيرش بنيوزيلندا، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، على سبيل المثال، إلى تأجيج مشاعر الكراهية التي أسهمت في الهجمات التي شنت على الكنائس في سري لانكا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩. والمنظمات الإرهابية لم تهزم بعد؛ فهي تسعى، في سوريا وليبيا، وفي أجزاء من جنوب آسيا وغرب أفريقيا، إلى الاستفادة من التوترات المحلية من أجل إعادة بناء قدراتها. ولا يمكن دحرها إلا من خلال نهج شامل وتعاوني.

٩٥ - **السيدة أنوكام** (نيجيريا): قالت إن الأعمال الإرهابية غادرة وتتسبب عادة في زعزعة استقرار هياكل الحكم، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة في التنمية؛ ومن ثم، هناك حاجة إلى وضع نهج تعاوني وشامل للجميع من أجل ردع الإرهاب والقضاء عليه. ونيجيريا ليست غريبة على أنشطة الإرهابيين، ولا سيما جماعة بوكو حرام. وقد حدت حكومتها من الفظائع الشنيعة التي ارتكبتها هذه الجماعة من خلال استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، وهي تبقيها تحت المراقبة المستمرة. واستولت القوات الحكومية على الأراضي التي كانت تسيطر عليها جماعة بوكو حرام ونجحت في الإفراج عن الضحايا المحتجزين في الأسر. ومنذ عام ٢٠١٧، ظلت الحكومة تلاحق قضائيا المشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام المحتجزين في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. وأدين مئات المشتبه فيهم وسجنوا، وأفرج عن العديد منهم بغية القضاء على نزعة التطرف لديهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ولتحقيق هذه النتيجة، ساعد نيجيريا إلى حد كبير جيرانها وشركاؤها، ولا سيما الكاميرون وتشاد والنيجر وبنن.

٩٦ - وأردفت قائلة إن استراتيجية نيجيريا لمكافحة الإرهاب تستند إلى أرضية راسخة تتمثل في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم تشجيع الزعماء الدينيين على استخدام أماكن العبادة لتوعية أتباعهم بخطر التطرف والتعصب. ولا يزال قائما البرنامج الذي وضع سابقا للقضاء على نزعة التطرف لدى أعضاء بوكو حرام التائبين وإعادة تأهيلهم وتوجيههم وإدماجهم، وصندوق لدعم الضحايا، ومبادرة رئاسية لمنطقة الشمال الشرقي، ومبادرة للمدارس الآمنة. وأنشئت مؤخرا وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية لتيسير الإغاثة الإنسانية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وإعادة توطين الأشخاص الذين شردتهم جماعة بوكو حرام.

٩٧ - وختمت كلامها قائلة إنه لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب إلا من خلال تصميم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل معا على كفالة الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات مكافحة الإرهاب وتمويله، والامتثال كذلك للصكوك الأخرى المعتمدة على الصعيد الإقليمي. وقد عملت نيجيريا مؤخرا مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن مشروع لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأكدت من جديد التزام حكومتها بالعمل بشكل وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، تمشيا مع إيمانها بالحاجة إلى مكافحة الإرهاب بصورة جماعية.

٩٨ - **السيد فام** هاي آنه (فييت نام): قال إن الإطار القانوني الدولي المتعلق بالإرهاب الدولي أصبح شاملا بصورة متزايدة، ويلتزم عدد متزايد من الدول بالصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، وتشارك هذه الدول في مبادرات إقليمية، وتبرم اتفاقات ثنائية بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتدرج الالتزامات الدولية في قوانينها المحلية. ورغم هذه الجهود، أُزهقت مئات الأرواح في الأعمال الإرهابية الشنيعة، وستستغرق الإصابات البدنية والعقلية التي لحقت بالناجين وأسرهم سنوات لكي تلتئم. وقد احتفل في عام ٢٠١٩ باليوم الدولي الأول لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. ومن الضروري أن يكثف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه، وكفالة معاقبة مرتكبي الأعمال الإرهابية بشدة. ويجب أن تركز هذه الجهود على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الفقر، والافتقار إلى التعليم، وأوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى كفالة الامتثال للقانون الدولي.

٩٩ - وأشار إلى أن فييت نام أصبحت، في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، طرفا في ١٥ معاهدة عالمية تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، وأبرمت عددا من المعاهدات الثنائية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن فييت نام عضو نشط في الفريق العامل المعني بالتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يركز على الإرهاب الإلكتروني والهجمات الإرهابية على الأهداف غير المحصنة. وهي أيضا بصدد تنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الرابطة المتعلقة بمنع ومكافحة تنامي نزعات التشدد والتطرف العنيف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥.

١٠٠ - وتابع قائلا إن فييت نام قامت، سعيا إلى مواءمة تشريعاتها مع التزاماتها الدولية، بتنقيح قانونها الجنائي لتجريم تمويل الأعمال الإرهابية من جانب الأشخاص الاعتباريين. وهي تعمل أيضا على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول بشأن مشاريع لبناء القدرات في مجال الأمن البحري والتهديدات الناشئة المتصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأدرجت فييت نام أيضا توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في خطة عملها الوطنية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٠١ - **السيدة أسكدوم** (إثيوبيا): قالت إن الإرهاب لا يزال يشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين، ولا يمكن لأي بلد أن يزعم أنه محصن من التهديدات الإرهابية. وبناء على ذلك فإن الكفاح ضد الإرهاب يتطلب استجابة منسقة على الصعيد العالمي، ولا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية. ويمثل الإرهاب ظاهرة معقدة ومتغيرة باستمرار من حيث الدوافع، والتمويل وآليات الدعم، وأساليب الهجوم واختيار الأهداف. ولهذا ثمة حاجة إلى إجراء تنقيحات متكررة للاستراتيجيات والصكوك الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

١٠٢ - ومضت قائلة إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب توفر إطار عمل لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإنه يجب على الآليات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل أداء دور رئيسي في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب أن يركز الكفاح ضد الإرهاب في المقام الأول على أسبابه الجذرية، ومن واجب المجتمع الدولي أن يتبنى استجابة طويلة الأجل ومتعددة الجوانب للإرهاب، تعالج الظروف المؤدية إلى انتشاره.

١٠٣ - وأضافت قائلة إن العمل الجماعي هو السبيل إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، صدقت الحكومة الإثيوبية على ٩ صكوك من أصل ١٩ صكاً من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والبروتوكولات الملحقة بها، كما صدقت على عدد من الصكوك الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وسنّت قوانين محلية لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب، وقدمت التدريب ذا الصلة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وغيرهم من الموظفين. وأجرت الحكومة أيضا إصلاحات كبرى، بما في ذلك تنقيح إعلان مكافحة الإرهاب، ترمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوسيع الحيز السياسي، وكفالة سيادة القانون، وحرية وسائط الإعلام، واحترام حقوق الإنسان.

١٠٤ - واسترسلت قائلة إن القرن الأفريقي موقع لمجموعة متنوعة من التهديدات عبر الوطنية المترابطة والخطيرة، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والقرصنة والاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة. وعلى غرار العديد من البلدان الأفريقية، تفتقر إثيوبيا إلى الموارد الكافية والقدرات التقنية وغيرها من القدرات للتصدي لتلك التهديدات. وسيكون توفير المساعدة اللازمة أمرا بالغ الأهمية لضمان أن تتمكن إثيوبيا من تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على نحو أكثر فعالية.

١٠٥ - **السيد موليفي** (جنوب أفريقيا): قال إنه رغم إنجاز الكثير في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق تعزيز إنفاذ القانون والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، أصبح من الأهمية بمكان إبرام اتفاقية شاملة بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بجهود الفريق العامل المنشأ بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة. ودعا جميع الوفود إلى التحلي بروح بناءة، والمشاركة في إيجاد حلول توفيقية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة وتعزيز التفاهم المتبادل بشأن المسائل التي لا يمكن الاتفاق عليها في الوقت الراهن. ولكي تكون الاتفاقية فعالة، ينبغي ألا تخلط بين الإرهاب وتطلعات الشعوب المشروعة في تقرير المصير أو الكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية على نحو يتسق مع القانون الدولي.

١٠٦ - وأضاف قائلا إنه على غرار المبادرات الأخرى لمكافحة الإرهاب، يجب أن يتضمن مشروع الاتفاقية الشاملة أحكاما تحمي حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة؛ والحق في عدم الحرمان من الحرية بتعسف أو الاحتجاز دون محاكمة أو التعذيب أو المعاملة

القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والحق في اللجوء إلى المحاكم؛ وحقوق الموقوفين أو المحتجزين أو المتهمين المقبولة عالميا. وينبغي أيضا الاعتراف بحقوق الإنسان لضحايا الإرهاب، وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية. وينبغي أيضا أن تعالج في الاتفاقية الظروف الأساسية التي أدت إلى ظهور الإرهاب، وينبغي ألا تؤدي أي تدابير مضادة يتم اعتمادها إلى تهميش الأفراد أو الجماعات. واختتم بأنه من المهم تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية والأقل قدرة على التصدي لها.

١٠٧ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن الإرهاب يلحق الألم والمعاناة بصورة عشوائية بالأشخاص الأبرياء. والتهديد الإرهابي عابر للحدود الوطنية وانتهازي ومعولم بصورة متزايدة، حيث انتقل من الشرق الأوسط إلى القارة الأفريقية. وليس من المستغرب أن تكون أفريقيا عرضة لهذه الآفة، التي هي نتيجة - وأحيانا أيضا سبب - للفقر، والضعف المؤسسي، والتوزيع غير العادل للموارد العامة، وعدم كفاية تبادل المعلومات، ونزعة التدخل العسكري والسياسي في انتهاك للقانون الدولي.

١٠٨ - وأردف قائلا إن الإرهاب يزعزع أيضا استقرار الحكومات ويشكل تهديدا للسلامة الإقليمية للدول ويعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة للخطر. وتنشط الجماعات الإرهابية بصفة خاصة في الدول الخارجة من النزاعات، التي يسمح ضعف مؤسساتها لهم بالعمل دون عقاب. وكثيرا ما تدفع الأعمال الإرهابية أيضا الدول إلى تحويل الاستثمارات من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية إلى القطاعات المتصلة بالأمن. وما لم توفر للحكومات الوسائل الكفيلة بتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب تحرم الجماعات الإرهابية من الحصول على الجنود وتقطع طرق إمداداتها ومصادر تمويلها، سيسيطر الإرهابيون قريبا على رقعة كبيرة من القارة.

١٠٩ - وقال إن حكومة بلده تعكف، على الصعيد الوطني، على تكييف قوانينها لدعم جهود مكافحة الإرهاب، وقد أدرجت مكافحة الإرهاب في سياستها المتعلقة بالأمن والاستجابة في حالات الطوارئ للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠. وقد ضاعفت من يقظتها في مواجهة التهديد الإرهابي، بما في ذلك عن طريق تعزيز البرامج الرامية إلى إذكاء الوعي العام بالإرهاب، وتعزيز الأمن في المرافق الاستراتيجية، وتكثيف التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بإنفاذ القانون، ونشر وحدات الاستجابة السريعة في المدن الكبرى.

١١٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن بوروندي ساهمت بقوات من ذوي الخبرة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي ترحب بالتقدم الذي أحرز بالفعل في الكفاح ضد حركة الشباب. ويجب أن يستند أي قرار بسحب قوات من الصومال إلى التهديد الحقيقي الذي تشكله الجماعة، بدلا من الاستناد إلى أطر زمنية مصطنعة وحسابات رياضية. ومن شأن الانسحاب غير المدروس جيدا أن يسمح للجماعات الإرهابية بالازدهار وأن يقوض كل المكاسب التي تحققت في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، ستكثف الحكومة تعاونها مع أجهزة إنفاذ القانون في المنطقة دون الإقليمية.

١١١ - وتابع قائلا إن الاتجار بالمخدرات والشبكات الإرهابية في منطقه الساحل وفي أوروبا وأمريكا اللاتينية أصبحا أكثر ترابطا. والعمليات العسكرية ضد معاقل الإرهابيين، وإن كانت ضرورية، ليست كافية، بل قد تزعزع استقرار الدولة، وذلك عندما تستخدم في غياب تدابير شاملة وغير عسكرية تهدف إلى منع الإرهابيين من العودة أو نقل عملياتهم. وباعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي والاتفاق على تعريف للإرهاب، ستسد الدول فجوة واضحة في القانون الدولي وتحسن فعالية تدابير مكافحة الإرهاب. وهناك حاجة إلى المزيد من المساعدة التقنية لمساعدة الدول الأعضاء التي تكافح الإرهاب على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

١١٢ - ومضى قائلا إنه لا بد من إشراك جميع أصحاب المصلحة والتعاون المتعدد الأبعاد على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلده عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لإعداد تصد منظم للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن شأن التوصل إلى فهم مشترك للإرهاب أن يكفل عدم التمييز التعسفي، لأغراض سياسية، بين إرهابيين ''أخيار'' وإرهابيين ''أشرار''.

١١٣ - وقال إنه يجب على جميع الدول الأعضاء الامتناع عن ربط الإرهاب، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. فالإرهاب لا يعرف حدودا ويتطلب حلًّا عالميا يتصدى لأسبابه الجذرية، بما في ذلك الفقر، والأمية، وعدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، والإقصاء، والإذلال. ويجب أيضا عدم الخلط بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل الحرية أو رد الدول على العدوان الأجنبي. وختم بالقول إن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لوقف جميع مصادر تمويل الإرهاب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.